



## بعد 30 سنة من اتفاق «الشراكة»... ماذا يريد الاتحاد الأوروبي من تونس؟



الخبر: ألهت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية المصادقة في ساعة متأخرة من يوم أمس الخميس ١٥ ماي الجاري على مشروع القانون المتعلّق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة.

وكان قد أحال رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد في 14 مارس 2025 إلى مجلس نواب الشعب مشروع تقييم مجلة الشغل المعروض على البرلمان لإنهاء العمل بالعقود محددة المدة وتجريم المناولة وذلك في إطار إصلاحات تشريعية تستهدف تعزيز استقرار العلاقة الشغافية والتصدي لمظاهر التتشغيل الهش.

ويهدف مشروع القانون، الذي تحصلت (وات) على نسخة منه، إلى إدخال تعديلات جوهيرية على مجلة الشغل من خلال الحد من العقود محددة المدة وتجريم اللجوء إلى المناولة بكل أشكالها، تفيذا للقرار الرئاسي المؤرخ في 6 مارس 2024.

التعليق:

يأمل القائمون على مشروع هذا القانون الجديد - الذي يهدف بحسبهم إلى تنظيم عقود العمل ومنع المناولة - في حال المصادقة عليه تحولاً نوعياً في تنظيم سوق الشغل في تونس من خلال ترسیخ عقود الشغل القارة، وتغيير حقوق العمال، والتتصدي لمظاهر التشغيل غير المستقر ويعبرونه خطوة مهمة نحو القضاء على ظاهرة العمالة الهشة في تونس. ولكن هذا التحول النوعي حصل بمجرد اقتراحه بتعالي الأصوات برفقه والكشف عن قصورة وعدم قدرته على معالجة مشاكل التشغيل، فكيف إذا وقعت المصادقة عليه؟

هذا اتحاد الفلاحة يكثف تحفظاته على قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة بوجدة الشؤون الاجتماعية في الاتحاد التونسي، خاصة مع تراجعها خلال الموسماً الفلاحية الكبيرة. وهذا ما دفعها للتشديد على ضرورة إعادة دراسة قرار مشروع القانون، إلى أن فضول القانون لم تتنضم أي استثناءات للقطاع الفلاحي، حيث يُعد العمل فيه متقطعاً وموسمياً. وأكدت على أهمية مراعاة التخصصيات الفريدة للعمل الفلاحي في صياغة هذا القانون.

كما أوضحت صحراوي أن الشركات الفلاحية المستغلة للأراضي الزراعية أصبحت تعتمد بشكل متزايد على الوسطاء لتوفير العمالة المتخصصة، خاصة مع تراجعها خلال الموسماً الفلاحية الكبيرة. وهذا ما دفعها للتشديد على ضرورة إعادة دراسة قرار من المناولة في القطاع الفلاحي بشكل خاص، في حين تضمن المشروع باباً خاصاً بتجريم المناولة في كل القطاعات التجارية والصناعية والفلاحية، وينص الفصل 28 منه على منع ممارسة المناولة وفرض غرامات مالية قدرها 10 آلاف دينار على كل من يخالف هذا المنع، وتحول العقوبة إلى سجنية في حال العود، وفق ما نص عليه الفصل 29.

عقود الشغل في الفقه الإسلامي

إن جهد الإنسان هو العمل الذي يقويه به فهو عامل سواء عمل لنفسه أو لغيره، إلا أن الأمر هنا يتعلق بالإنسان الذي يعمل لفائدة غيره فهذا هو محل البحث الذي يحتاج إلى علاج، وهذا سمة الشعاع إجارة التي هي «عقد على منفعة مقصودة معلومة قبلة للبدل والإبلحة بعوض معقول».

الإجارة هي من مظاهرات الحياة الإنسانية في كل العصور وليس هناك إنسان قادر على توفير كل ما يحتاجه بنفسه وبقواه الفردية بل الكل يحتاج للكل وهذه حقيقة محسوبة ملموسة.

النوع الأول - هو ما يزيد العقد فيه على منفعة بعوض، ويدخل تحتها ثلاثة أنواع:

النوع الثاني - هو ما يزيد العقد فيه على منفعة العمل، كاستئجار الدُّور والدوَّاب والمَرْكَبَات وما شابه ذلك.

النوع الثالث - هو ما يزيد العقد فيه على منفعة الشخص، كاستئجار الخدمة والعمال وما شابه ذلك.

والاجارة يجمع أنواعها جائزة شرعاً قال الله تعالى: {وَرَفَعَنَ بِعْضَهُمْ مَوْقِعَ دَرَجَاتٍ لَيَتَّخَذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا} وقال: {فَإِنَّ أَرْضَنُ لَكُمْ أَجْوَاهُنَّ} روى البخاري: أن النبي عليه الصلاة والسلام والمصيّب استأذن جلاً من بنى القييل هادياً خيرياً.

ضمان عيش العامل هل هو على صاحب العمل أم على الدولة؟

إن الحاكم في الإسلام مسؤليته عظيمة وهي رعاية شؤون الأمة وتوفير سبل الراحة لها لجميع أفرادها : العامل لنفسه والعامل لغيره والذى هو غير قادر على العمل، فالحاكم حاكم للأمة لا يهدى له بال حتى يطعن على حال من يسوسيهم، وليس هذا فضلاً أو منه أنه بل هو واجب أوجهه الإسلام عليه، ويكون مقصراً إذا تواني في هذا الواجب، وكذا الواجب على الأمة أن تحسبيه إذا قصر في مسؤوليته. اليوم وقد غفلت الأمة عن حقوقها أصبح الحكم يمتنون عليها وكتفهم يتصدرون عليها بحقوقها الأساسية وما يزيد تقييم مجلة الشغل المصادق عليه أخيراً من قبل البرلمان والتي يلزم إنهاء العمل بالعقود محددة المدة وتجريم المناولة إلا من قبيل الألبيات التي لا تسمن ولا تغني من جوع بل فيه مخالفة عظيمة لشرع الله و تحرير ما أحله سبحانه و تعالى..

## الفكر السياسي

يعتبر الفكر السياسي من أعلى أنواع الفكر على الإطلاق وهو يعني التفكير المتعلق برعاية شؤون الأمة، وأعلى أنواعه التفكير المتعلق بالإنسان وفي العالم من زاوية خاصة.

والعقيدة الإسلامية فكرة سياسية، فهي من الفكر السياسي، بل هي أساس الفكر السياسي لدى المسلمين، فهي مبدأ ونظام، وبين منه الدولة. وتعتبر العقيدة الإسلامية عن غيرها من العقائد والمبادئ، بأنها عقيدة سياسية روحية، تتولى بما انبثق عنها من أفكار وأحكام رعاية شؤون الدين والآخر، ووجهة النظر التي تشكلها تختلف عن جميع وجهات النظر في الميدان والأنظمة الأخرى، كذلك أفكارها وأحكامها تختلف عن جميع الأفكار والأحكام الموجودة في الدنيا كلها، سواء في الأساس الذي قام عليها أو المصادر الذي شرعتها، سواء في كلياتها أو جزئياتها، كذلك جاءت بأفكار وأحكام تتعلق بجميع شؤون الحياة وعلاقات البشر فيها. وبعبارة هذه الشفون وال العلاقات، سواء كانت تتعلق بالحكم أو الاقتصاد أو الاجتماع أو التعليم، أو السياسة داخلية أو خارجية. وسواء كانت تتعلق بعلاقة الحكم بالحكومة، أم يلزم إنتهاء العمل بالعقود محددة المدة وتجريم المناولة إلا من قبيل الألبيات التي لا تسمن ولا تغني من جوع بل فيه مخالفة عظيمة لشرع الله و تحرير ما أحله سبحانه و تعالى.. قال تعالى: {وَنَذَرْنَا عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ تَبَيَّنَ لَكُمْ شَيْءًا وَقَالَ عَزْ جَلْ: إِنَّمَا أَكْمَلْنَا عَلَيْكُمْ فَهَذَا مَا وَرَدَ إِلَيْكُمْ فَلَا تَنْهَا عَنِ الْمُحَاجَةِ وَلَا تَنْهَا عَنِ الْعِلْمِ وَلَا تَنْهَا عَنِ الْمُفْلِحِينَ}.

والآمة الإسلامية اليوم حتى تحصل لها النهاية، لا بد من أن يجعل العقيدة الإسلامية الأساسية التي تتجه في حياتها إليه، وتقيم الحكم والسلطان عليها، ثم تعالج المشاكل اليومية بالأحكام المبنية عن هذه العقيدة، أي بالأحكام الشرعية بوصفها أوامر ونواهي من الله فقل لا بأس وصف آخر، وبذلك ستحصل النهاية قطعاً، بل ستحصل النهاية بمقتضى العقيدة لا مجرد نهاية، وتعود الآمة الإسلامية لاقتدار ذرورة المجد وأخذ قيادة العالم مرة أخرى. ولذلك كان لا بد من أن تتحقق الآمة الثقافة السياسية مبتدئة أولاً وقبل كل شيء، بعقيدتها الكلية، أي بعقيدتها العقائدية، أي بعقيدتها الكلية من الكون والإنسان والحياة باعتبارها شاملة تتناول الحياة في جميع مظاهرها وأشكالها، وتعالج جميع قضاياها معالجاً مدققاً... قال تعالى: {وَنَذَرْنَا عَلَيْكُمُ الْكِتَابَ تَبَيَّنَ لَكُمْ شَيْءًا وَقَالَ عَزْ جَلْ: إِنَّمَا أَكْمَلْنَا عَلَيْكُمْ فَهَذَا مَا وَرَدَ إِلَيْكُمْ فَلَا تَنْهَا عَنِ الْمُحَاجَةِ وَلَا تَنْهَا عَنِ الْعِلْمِ وَلَا تَنْهَا عَنِ الْمُفْلِحِينَ}.

إن الآمة الإسلامية، وهي تعتقد العقيدة الإسلامية، فكراً كلية عن الكون والإنسان والحياة، فكراً كلية عن عقيدة سياسية، قاعدة فكرية، قيادة فكرية، وجهة نظر مبنية في الحياة، يجب عليها أن ترى العالم كله، وهي كذلك يتخطى هذا التخطيط، يربّح تحت نير الظلم السياسي والاقتصادي، ويُخضع لعوبية قوة غاشمة، وبينها ثبات كابوس الشقاوة والاستبداد فإنه فرض عليها أن تأخذ على عاتقها مهمة إنقاذ العالم، وإخراجه من ظلامات الضلال والتضليل، إلى نور العدل، وسعادة الحياة، فإنها وإن كانت ترث تحت نير القوة الغاشمة، فإنه لم يجد لها أن تفكر في نفسها فحسب، فإن الأنانية بعيدة عما تعتقد من عقائد، وغريبة على ما تحمله في ثنايا نفسها وهي صميم فؤادها من قيم وأفكار.

لذلك يجب أن تفكري إنقاد العالم مع إنقاد نفسها، وأن تضطط معها بهم تحرير العالم لإنقادها، فإنها جاهز من هذا العالم، وهي وجدت من أجل هدى البشر، وبعد أن اعتنقت عقيدة الإسلام، صار فرض عليهم أن تندّن الإنسانية من الشقاوة، وأن تخلص البشر من الظلم والتعasse، ومن الإذلال والاستبداد.

## يا أبناء آمة الإسلام آن لكم أن تعيدوا عزتكم

إن الآمة الإسلامية اليوم تقف على أعتاب مرحلة جديدة، فالخلافة ليست حلم بعيد المنال، بل هي واقع يتحقق إذا أخذت الآمة بأسباب النصر، وأبانت منهاج النبي ﷺ في إقامة الدولة، فكما أقامها في المدينة بعد أن نصره أهل القوة والمنعة، فإن الآمة اليوم مطالبة بالعمل الجاد لاستعادة سلطان الإسلام، وإقامة دولة الخلافة التي تحكم بكتاب الله وسنة رسوله.

إن الغرب، رغم قوته العسكرية والاقتصادية، قد وصل إلى مرحلةضعف والانهيار، وما تشهده أمريكا وأوروبا من أزمات سياسية واقتصادية هو أكبر دليل على ذلك. ولن يستطيع الغرب، مهما تأمر، أن يمنع نهضة الآمة وعودتها إلى دينها، وإقامة حكم الإسلام.

فيما أبناء آمة الإسلام: آن لكم أن تعيدوا عزتكم، وأن تعودوا إلى حكم الله، وبالخلافة وحدها يقام الدين، وتستعاد الكرامة، وتعودوا لقيادة العالم من جديد، فتشرق الأرض بنور ربها. قال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رَحْمَةً لِلنَّاسِ}.

فإلى العمل أيها المسلمين، وإلى النصرة أيها الضباط المخلصون، فإن نصر الله قريب، وإن الخلافة الراشدة الثانية على منهج النبوة قائمة قريباً بآذن الله، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمهون.

نبي حامل الدعوة  
مبروك بن ناصر

[ولَبَّاكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخُوفِ وَالْبَيْعِ وَلَقْنُونَ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالأنْفُسِ وَالثُّمَرَاتِ وَبِشَرِّ الْخَابِرِينَ]

ينعي حزب التحرير/ ولاية تونس بمزيد من الحزن والألم الأخري مبروك بن ناصر الذي انتقل إلى جوار ربِّه، يوم الخميس 23 ذو الحجة 1446هـ الموافق 19/6/2025، وهو من شباب حزب التحرير الذين كانوا من العاملين في صفوفه في أحداث ظروف القمع والاستبداد، حيث اعتقل في سجون بورقيبة ثم في سجون بن علي، أمضوا معاً محبّرًا مختسباً، وواصل تمكّنه بدعوهه وتفانيه في حملها يدعو للخلافة الراشدة على منهج النبوة، ثابناً في نعوتهم، واثقاً من وعد ربِّه عزْ جَلْ، وبشرى رسوله الكريم ﷺ حتى وافته المنية، هكذا نحبّه ولا نزكي على الله أحداً.

نسأل الله أن يسكن أخانا مبروك بن ناصر الفردوس الأعلى من الجنة، ويجعله مع الذين أنعم الله عليهم من النبئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

[إِنَّا لَهُ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِفُونَ]  
المكتب الإعلامي لحزب التحرير  
في ولاية تونس



## في تونس : تعدد المقاربات .. والفشل واحد

طرق رئيس الجمهورية قيس سعيد لدى استقباله بعد ظهر يوم أمس، 28 مايو 2025 بقصر قرطاج، رئيسة الحكومة سارة الزعفراني النزيري إلى عدد من مشاريع التنصوص القانونية.

وأكد رئيس الدولة مجدداً على أن الدولة التونسية ستواصل المضي قدماً وبخطى ثابتة حثيثة في سياساتها الاجتماعية تجسيداً لإرادة شعبها مشدداً في هذا الصدد على أن الأمر لا يتعلّق بحل مشكلة في قطاع عينه ليه قطاع آخر، بل إن المقاربة يجب أن تكون جماعية لأنّها تتعلّق بمصير وطن وبمصالحة الشعب قرّ أن بيني تاريخاً جديداً، وموضحاً أنه يمكن أن تُعطى الأولوية لمن هم أكثر تصرّفاً من سياسات قامَت على التفاف والإقصاء، ولكن لن تتحقق العدالة والكرامة إلا وفق تشبّعات جديدة تكون مشفوعة بثورة إدارية. فالظل لن يستقيم إذا كان العود أعموجاً.

### التعليق:

في تونس هناك إصرار عجيب على إبعاد الإسلام كخيار أساسي وحيد للمعالجات والحلول للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإصرار على المضي قدماً في النهج نفسه رغم ما هو مشاهد رأي العين من عجز مستحكم وفشل ذريع للمنظومة الرأسمالية والعلمانية طوال الستين سنة الماضية منذ أن تأسس النظام الجمهوري في تونس التي تعيش اليوم أزمة اقتصادية واجتماعية ومالية خانقة وغير مسبوقة بسبب المنهاج الاقتصادي القائم على المبدأ الرأسمالي وعلى منوال التنمية الذي أدى على تراجع الإنتاج وتدهور القدرة الشرائية وانخفاض قيمة العملة وتوصل ارتفاع البطالة ونسبة الفقر و الناس يعيشون تحت وطأة غلاء المعيشة بنسق تصاعدي وسرعه الوبائية، ويفتقرون إلى الموارد اللازمة لضمان ظروف عيشية كريمة، وهو ما أنتج ارتفاعاً في أعداد العائلات الفقيرة والمعوزة أمام عجز الدولة عن تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي باتت تتسم بالتهاون المتواصل منذ سنوات.

إن النظام في تونس لا يتصرف من منطلق أنه راع لشؤون الناس ومسؤول عن رعيتهم، وليس أدل على ذلك من مقدار الضرائب المفروضة على الناس وتنوعها، ويشتكى النظام باستمرار من قلة الموارد، مع أنه لم يترك مؤسسة متاحة إلا باعها خلال العقود الأخيرة وأكل ثمنها، وأغرق البلد في قروض صندوق النقد والبنك الدوليين، ورهن البلد ومقدراته للمؤسسات المالية الدولية وهو يستمر في سياساته في الاستقرار الربوي المحترم، ويستمر في رهن البلد لعقود أخرى قادمة.

الدولة في تونس فرطت في كل مداخلها، وأصبحت تعانش فقط من جباه ما في جيوب الناس، وليس هذا عن عجز وعدم كفاية بل لأن القائمين عليها فرطوا في مداخل البلد بين تمكين للاستعمار من خيرات بلاد المسلمين وبين جعلها مستباحة للحكام ومواسيمهم، أي أنهم يضعون أموال الدولة ثم يدعون العجز ومن ثم نراهم يدعون الحاجة لفرض الضرائب على رقاب الناس، غنيهم وفقيرهم!

### نعي حامل الدعوة الأستاذ حسن التوبي

[فَنَّ الْفَوْمَنِينِ رِجَالٌ صَنَعُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهُ عَلَيْهِ فَمَلَئُوهُمْ  
قَضَى نَحْبَهُ  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَلَّوْا تَبِيلًا]

ينعي حزب التحرير في ولاية تونس أحد رجاله من حملة الدعوة، الأستاذ حسن توبير، الذي وافته المنية، اليوم الجمعة الرابع والعشرين من ذي الحجة 1446هـ الموافق 20/6/2025م، بعد صراع مع المرض، أعقد جسده لكنه لم يخدم شعلة رسالته ولا عزيمته في العمل في صفوف العالمين لاستثناف الحياة الإسلامية بإقامته الخلافة الراشدة على منهج النبوة.

تولى العلم حسن توبير رئاسة تحرير جريدة التحرير وكان رحمة الله، لا يسامون على كلّه حقّ، ولا يخشى في الله لومة لأنّه سطر بمقاييسه موافق عن نظيرها، وواجه بالحرب جبروت الباطل، وظل في مرضه الأخير وفيها لعنه الكلمة الصادقة التي لا تهادن، ولا تسمّت في زعن الصمت.

نسأل الله تعالى أن يتقبله في الصالحين، وأن يرفع درجته في عليين، وأن يلهم أهله دوّبه وأحبّه، وبجميع رفاق دربه، الصبر والثبات والاحتساب.

[إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِفُونَ]  
المكتب الإعلامي لحزب التحرير  
في ولاية تونس

## خرجت مسيرة في العاصمة تونس نصرة لغزة وألقيت خلالها هذه الكلمة تحرك قافلة الصمود ولتنطلق قافلة الجنود



في التاسع من جوان الجاري، انطلقت من العاصمة تونس قافلة شعبية حملت اسم «قافلة الصمود»، تضم ما يقرب من 1500 مشارك و150 سيارة وحافلة، من أجل «كسر الحصار» المفروض على قطاع غزة، من قبل كيان يهدّد وأنظمة الجوار، وعلى رأسها النظام المصري والنظام الأردني،

وقد التحق بالقافلة رجالاً ونساءً من مختلف الأعمار من الجزائريين وتونسيين، ولاقت القافلة استقبالاً حاراً في مدن تونس وليبيا، ولكن ما إن اقتربت القافلة من الشرق الليبي والحدود المصرية، حتى حاصرتها قوات حفتر، عميل أمريكا الرخيص ومنعوها من التقدم نحو الحدود المصرية، مع وصول تعزيزات أممية مصرية مكثفة إلى مدينة السلوم المصرية لمنع عبور القافلة، استجابة لدعوة واشنطن وزير دفاع كيان يهدّد.

وقد تزامن ذلك مع توقيف الأمن المصري لمجموعة من النشطاء القادمين من عدة دول أوروبية وعربية فور وصولهم إلى مطار القاهرة، وكانتوا ينونون الالتحاق بالقافلة في سيناء،

وهكذا اكتشفت الحقيقة المرة مجدداً وهي أن النظام المصري ليس بوابة النجاة، بل هو شريك في الجريمة، حيث من القافلة من دخول مصر، واحتجز النشطاء الذين وصلوا عبر مطار القاهرة، وتمت مصادرة الهواتف، ومنع الاتصالات، وأجبار بعض المشاركون على العودة، في سلوك لا يصدر إلا من عدو.

وهكذا تكررت المشاهد التي تؤكد أن غزة ليست تحت حصار كيان يهدّد فقط، بل هي محاصرة عربية، بقيادة سياسية رسمية، وتنسيق أمني مخزٍ، وتوطأه دولي لا يتزحزح.

ما جرى مع قافلة الصمود هو جريمة أخرى تضاف إلى سجل الخيانة الرسمي للأنظمة العربية، وعلى رأسها نظام السيسي في مصر، الذي ما فتئ يعلن التزامه بأمن يهدّد، ويتفاخر بعلاقته مع قادة الاحتلال، بينما يقع كل من يفكر في مد يد العون لغزة وأهلها.

إن قافلة الصمود رغم كل ما جرى لها، هي صفة على وجه الأنظمة، وتأكيد على أن قضية فلسطين لا تزال حية في قلوب الأمة. لكنها أيضاً جرس إنذار بأن الوقت قد حان ليتجاوز المسلمين مرحلة «التعاطف»، ويدخلوا مرحلة العمل الجاد لتغيير الأنظمة، واستئناف الحياة الإسلامية، وتحرير الجيوش، وكسر الحصار، وتحرير الأرض.

لقد بين الإسلام بوضوح أن نصرة المستضعفين واجبة على أهل القوة والمنعة، لا على من ليس يملك إلا الشعارات. قال تعالى: [وَمَا كُمْ لَا تَفْعَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْأُولَادِ...]. فمن المخاطب في هذه الآية؟ إنهم أهل القوة والمنعة: الجيش المصري، والجيش الأردني، والجيش التركي، والجيش البالكستاني، وكل جيوش المسلمين التي يبلغ تعدادها أكثر من 5 مليارات جندي، وهي تملك من العتاد ما يكفي لتدمير كيان يهدّد في أيام معدودة، لو وجدت قيادة مخلصة. ولكن بدل أن تتحرك هذه الجيوش نحو القدس، نراها تحاصر الشعوب، وتقطّع القوافل، وتحمي حدود كيان يهدّد من الغضب الشعبي.

أيها الضباط والجنود المخلصون في بلاد المسلمين:

الاستحقاق غزّة أن تتحرّكوا من أجلها؟ لا تنتديكم دماء شهدائهما وصرخات الثكالى والأيام والأرامل والأطفال والشيوخ؟ أليس فلسطين أمانة في أعناقكم؛ وأهلها إخوانكم ونصرتهم واجبة في حقكم؟ أليس أوامر الله فوق أوامر رؤسائكم؟

إن نصرة فلسطين لا تحتاج إلى بيانات، بل إلى دبابات. لا تحتاج إلى بيانات شجب، بل إلى قارات فتح. لا تحتاج إلى معبر يفتح ليوم أو اثنين، بل إلى معركة تحرير كاملة وشاملة. وأنتم المطالبون اليوم بنصرة الأمة، وحمل مشروع الأمة: الخلافة، لإقامة حكم الإسلام، وتحرير الجيوش، وتحقيق وعد الله سبحانه [وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آتَيْنَا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَحْفَطُوهُمْ فِي الْأَرْضِ...].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته